

بضغط 12 قطاعاً على رأسها التكنولوجيا

تراجع جماعي للمؤشرات.. و«العام» ينخفض 58.18 نقطة

توقعات بانتعاش الزخم الشرائي على أسهم الشركات التشغيلية في البورصة خلال تداولات ديسمبر

طبيعياً لاداء البعيد عن المضاربات. ودلل الطراح على "عافية البنوك المدرجة بالبورصة البالغة 11 بنكا بنسجيلها أرباحا بالرربع الثالث المنتهي في 30 سبتمبر السابق بقيمة 270ر7 مليون دينار كويتي (نحو 881ر3 مليون دولار أمريكي) ما يشير إلى زيادة متوقعة مع إغلاق الربع الأخير من عام 2022.

وأعلنت 148 شركة مدرجة تمثل 94ر3 في المئة من إجمالي الشركات المدرجة البالغة 157 شركة نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من 2022 محققة 1ر643 مليار دينار (نحو 4ر9 مليار دولار) أرباحا صافية بانخفاض 39ر8 في المئة مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من 2021 البالغة نحو 2ر729 مليار دينار (نحو 8ر2 مليار دولار)

الشراء على هذه الشرائح من الأسهم التشغيلية خلال ديسمبر حيث أغلقات العام للكثير من البنوك والشركات الخدمائية. من جهته قال رئيس جمعية المتداولين محمد الطراح إن مجريات حركة تداولات شهر ديسمبر ستكون في اتجاه أسهم الشركات التي حققت خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من 2022 نتائج مالية أفضل من الفترات ذاتها من العام الماضي " ما يؤكد أن المؤشرات الرئيسية سترتفع خلال الربع الأخير من هذا العام".

وأضاف الطراح أن اللافت خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من 2022 أن غلبة التداولات كانت لمصلحة أسهم القطاع المصرفي بفضل "الأوامر المتزنة" من المحافظ المالية وبعض الصناديق الاستثمارية التي تسرى في هذه الشريحة من الأسهم مسارا

حققت أرباحا جيدة خلال فترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر الماضي. وأوضح عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح القابضة) سليمان الوقيان أن المتداولين دأبوا خلال مجريات تداولات شهر ديسمبر من كل عام على تكثيف أوامرهم الشرائية باتجاه أسهم قطاعات البنوك والخدمات الاستهلاكية واللوجستية أملا في إغلاقات سنوية ذات عوائد جيدة.

وعزا الوقيان نشاط حركة التعاملات في البورصة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2022 إلى عوامل فنية ساهمت في زيادة التداولات كالمضاربات على الأسهم "الرخيصة" وجني الأرباح السريع على الأسهم المنتقاة ما ساهم بشكل كبير في تحقيق أرباح جيدة للعديد من المتداولين الأفراد. وتوقع استمرار حركة



■ جلسة حمراء للبورصة

والمؤسسات التي عادة ما تزيد تداولاتها في هذه الفترة بهدف تحقيق إغلاقات ومستويات سريعة قبل إسدال تداولات العام. وقال الاقتصاديان في تصريح منفصل إن أسهم الشركات القيادية التشغيلية المدرجة في السوق الأول بالبورصة

تصدر "بتك" السيولة بقيمة 13.69 مليون دينار منخفضاً 0.92%. وتوقع اقتصاديان كويتييان أن تشهد مجريات حركة تداولات شهر ديسمبر المقبل في بورصة الكويت لأوراق مالية زخما نشيطا نحو أسهم الشركات التشغيلية بدعم من شراء الأفراد

بينما استقر قطاع الرعاية الصحية وحيدا. وجاء سهم "وثاق" في مقدمة ارتفاعات الأسهم بواقع 6.59 %، بينما تصدر "أولسي تكافل" التراجعات بـ9.34%. وحول الأنشطة تداولاً، تصدر "الافكو" المرتفع 2.19 % الكميات بـ 21.67 مليون سهم، بينما

الأول 63ر12 نقطة لبيلغ مستوى 8431.98 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر74 في المئة من خلال تداول 84ر2 مليون سهم عبر 5417 صفقة بقيمة 36ر5 مليون دينار (نحو 110ر5 مليون دولار). في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 63ر12 نقطة لبيلغ مستوى 5797ر41 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1ر08 في المئة من خلال تداول 83ر2 مليون سهم عبر 3165 صفقة نقدية بقيمة 8ر8 مليون دينار (نحو 141ر8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 49ر6 نقطة لبيلغ مستوى 5661ر12 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر86 في المئة من خلال تداول 100ر5 مليون سهم عبر 4353 صفقة نقدية بقيمة 10ر3 مليون دينار (نحو 31ر2 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت جماعيا في ختام تعاملات أمس الاثنى؛ بضغط من 12 قطاعا، وعلى رأسها التكنولوجيا. وأغلقت البورصة تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام 58ر18 نقطة لبيلغ مستوى 7536ر27 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر77 في

وتم تداول 184,8 مليون سهم عبر 9770 صفقة نقدية بقيمة 46,8 مليون دينار (نحو 141,8 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 49,6 نقطة لبيلغ مستوى 5661,12 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,86 في المئة من خلال تداول 100,5 مليون سهم عبر 4353 صفقة نقدية بقيمة 10,3 مليون دينار (نحو 31,2 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق

في إطار دعمه حملة «لنكن على دراية»

«الوطني» يكثف التوعية بمخاطر الاستثمار في العملات الافتراضية

ويحث على تكنولوجيا حديثة مخصصة لتلبية احتياجات العملاء الاستثمارية بناء على درجة تقبل المخاطر وفي ضوء الأهداف والتطلعات المالية، حيث يمكن للعملاء من خلال عملية التسجيل البسيطة امتلاك محفظة متنوعة من الأسهم العالمية، السندات، الصناديق العقارية والسلع الاقتصادية، من خلال صناديق الاستثمار المتداولة.

هذا ويعد الوطني داعم وشريك رئيسي لكل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع كما ويسخر الوطني كافة إمكانياته الهائلة في التواصل مع العملاء عبر جميع قنواته الإلكترونية التي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى البنوك الكويتية لدعم حملة جهود بنك الكويت المركزي في حماية العملاء والاقتصاد، وتوجيه المجتمع نحو الاستثمار الأمثل للثروة المصرفية آمنة وسهلة.



■ حملة "لنكن على دراية"

بسياسة تضمن لها الثبات النسبي في سعر الصرف أمام العملات الرئيسية. ومن أبرز مخاطر العملات الافتراضية هو إصدارها من أشخاص مجهولو الهوية، يتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية، وهو ما يؤدي إلى مخاطر الاستخدام غير القانوني والمعاملات غير المشروعة وعمليات غسل الأموال كون هذه الأصول لا تخضع لسلطة مركزية بالإضافة إلى مخاطر الهجمات والاختراقات الإلكترونية. ولا يقتصر دور البنك على

قيمتها خلال فترة قصيرة، وعدم قدرة أي جهة على التحكم بسوقها وتنظيمه. العملات الافتراضية والتي يُطلق عليها صفة "العملات الرقمية أو المشفرة" لا يمكن مقارنتها بالعملات النقدية التي تصدر عن دول كعملة وكرمز سيادي وتخضع لجهة رقابية للبنوك المركزية أو السلطات النقدية وتعتبر مخزن للقيمة وتتمتع بالقبول وكوسيط موثوق للتبادل، في حين تحافظ الدول على عملتها واستقرارها وربطها

انطلاقا من حرصه على دعم المبادرات الهادفة لرفع الوعي المجتمعي والمشاركة الفاعلة في تعزيز الشمول والثقافة المالية لدى كافة شرائح المجتمع، يواصل بنك الكويت الوطني دعم حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية". وتركز الحملة في الفترة الأخيرة على المخاطر المصاحبة للتعامل بالعملات الافتراضية، لما لذلك من مخاطر عالية، نظرا لطبيعتها والتذبذب الحاد في أسعارها إضافة إلى عدم خضوعها لأي جهة رقابية أو تنظيمية في دولة الكويت، مما يعرض المضاربين فيها لخسائر فادحة وعمليات احتيال. وتعد جهود بنك الكويت الوطني في نشر الوعي لدى عملائه ركيزة أساسية في استراتيجيته، حيث يحرص البنك على تحذير العملاء من كافة مخاطر الاحتيال والطرق المتوتية التي يتبعها المحتالون. وينشر البنك باستمرار عبر جميع قنواته موادا تثقيفية تحذر من مخاطر الاستثمار في العملات الافتراضية، بسبب تعرضها لتقلبات كبيرة في

"المركزي" يخصص سندات بـ240 مليون دينار



■ بنك الكويت المركزي

تاريخ الاستحقاق مع فائدة. أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

توثير" أمس الاثنى، فإن أجل الإصدار 6 أشهر، وبمعدل عائد 4.250%. وتعرف السندات بأنها أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة 240 مليون دينار كويتي. وحسب تغريدة لـ"المركزي" على موقع التواصل الاجتماعي

انتهاء فترة الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مقفلة

«أسواق المال» تجدد ترخيص أنشطة أوراق مالية لـ«ثروة للاستثمار»

وتبعاً لذلك يعتبر طلب ترخيص أنشطة أوراق مالية المقدم من مؤسسي الشركة المذكورين كائن لم يكن اعتباراً من تاريخ انتهاء الموافقة المبدئية في 12 من الشهر الجاري. ويأتي ذلك وفقاً لحكم المادة 1-7 من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.

وتنص تلك الأحكام على: "وفي حالة تخلف مقدم الطلب عن تقديم المستندات والمعلومات المطلوبة خلال المدة التي تحددها له الهيئة في الإخطار دون عذر مقبول من الهيئة، اعتبر الطلب كان لم يكن".

القرار رقم 141 لسنة 2022 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 4 سبتمبر 2022 وطالبت الهيئة الجهات المختصة بتنفيذ القرار كل فيما يخصه، على أن يتم العمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية. وكانت الهيئة قد أعلنت انتهاء فترة الموافقة المبدئية الممنوحة لمؤسسي شركة قيد التأسيس بتاريخ 12 نوفمبر 2022.

وحسب بيان للهيئة يأتي ذلك وفق القرار رقم 96 لسنة 2022 بشأن تجديد الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية الصادرة بتاريخ 26 مايو 2022.

أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الاثنى، القرار رقم 178 لسنة 2022، بالموافقة على تجديد ترخيص نشاط أوراق مالية لشركة ثروة للاستثمار؛ لمزاولة نشاطات الإنتاج في

أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الاثنى، القرار رقم 178 لسنة 2022، بالموافقة على تجديد ترخيص نشاط أوراق مالية لشركة ثروة للاستثمار؛ لمزاولة نشاطات الإنتاج في



■ وزارة المالية تنضم إلى "سهل"